الكيف والانقطاع بالفعل واما الصعود والهبوط فذكر الامام ان الطرفين وان لم يختلفا
بالماهية لكنهما اختلفا بالمبدأ والمنتهى وبهما يختلفان في تقابل التضاد ولهذا القدر كاف في وقوع
الاختلاف بين الحركتين ويرد عليه ان هذا جار في كل حركة من مبدأ الى منتهى مع الرجوع من ذلك
المبدأ الى ان يقال لما كان مبدأ الصعود والهبوط ومنتهاهما في جهتين حقيقيتين لا تتبدلان الا بتبدل
فلا يصير العلو سفلا او بالعكس بخلاف سائر الجهات اعتبر ذلك ولذلك يكثر اعتبار الفاعل
هابطا او بالعكس حالة في الحركة بغير وسيلة **قوله** ولما ان وحدتها الجنسية ذكروا
ان الوحدة الجنسية للحركة انما تكون بوحدة ما فيه جنسا اعني المقولة حتى ان الحركة في الكم مع
الحركة في الكيف والاين والوضع اجناس مختلفة وحركة النمو والذبول والتخلخل والتكاثف
جنس واحد وكذا في الكيف وغيره وقد ذهب الامام الى ان حركات الجلد المقولة الواحدة اتحاد في الجنس
العالي ثم تتنازل على ترتيب اجناس المقولة مثلا الحركة في الكيف جنس عال وتحته الحركة في الكيفية
المحسوسة وتحتها الحركة في المبصرات وتحتها الحركة في الالوان وعلى هذا القياس ولا خفاء في ان
هذا انما يصح اذا لم يكن مطلق الحركة جنسا لما تحته بل يكون مقولية الحركة على الاربع بالاشتراك
اللفظي فلا يحتاج مطلق شامل او التشكيك حكمه المطلق عرضيا لاقسامه لا ذاتيا وان
يكون بمثل هذا في الوضع كيف والتعيين التدريجي الذي هو حاصل قوامه حال اجزائه لما هو بالقوة
من حيث هو بالقوة مفهوم واحد يشمل الكل واما الكل اعني التشكيك فذهب الى الكثير من المتكلمين
فان الحركة كما ان وجود الشيء في شيء من شأنه ذلك والوجود مقول بالتشكيك ورد بان الكثير
طبعه لا كليه لان المقول بالتشكيك مفهوم الوجود لا ماصدق هو عليه من الافراد وهي منبع
آخر فيه لانه لا يتصور كون بعض اقسام الحركة اولى واقدم او اشد في كونها حركة بل لو امكن فرض
الاتصاف بالوجود كالعدد ويكون بعض اقسام العدد من البعض في الوجود لا في العددية فيكون التشكيك
عائدا الى الوجود فان قيل على تقدير الشرط النواطؤ لا يثبت الجنسية لجواز ان يكون عارضا
كالماشي قلنا هذا مع انه بعد غير مفيد اما البعد فلانه لا يعقل من الحركة في الكيف مثلا
الا تغير على التدريج بحيث يكون الكيفية واما عدم الاتحاد فلانه لا يعقل بان الوجود الجنسية
يتوقف على ما وجد ما فيه انما يتم اذا ثبت عدم جنسية مطلق الحركة ولا يكفي عدم ثبوت
الجنسية وقد تقال لو كانت الحركة جنسا لها اقساما لذاتية المقولات على المشترك لانها محالة
لكونه جنسا عاليا لما يكون فوق المقولات الاربع فيبطل كونها اجناسا عالية ويجاب

بالمنع لجواز ان يكون من مقولة ان ينفعل على ما سيجيء وقد جعلها في المقولات الاربع بالمعنى
ذكرنا وانما يلزم ما ذكر لو كانت الحركة الواقعة في الكم من الكم وفي الكيف من الكيف وفي الاين من الاين
وفي الوضع من الوضع وانه ممتنع اذ مطلق الحركة مندرجة تحت شيء من المقولات العشر لامتناع تداخلها
نعم لو اريد ان الوحدة الجنسية للحركة في بعض اقسام الحركة انما تكون بالوحدة الجنسية لما فيه
الحركة لكان وجها ولا ينافيه كون مطلق الحركة جنسا **قوله** واما تضادها الاختلاف وان اختلفت
احوال الحركة انما يكون لاجل صلة ومتعلقاتها فتضاد الحركة ليس لتضاد المتحرك لانه جسم وله تضاد وفيه
بالذات ولو اعتبر بالتضاد بالحركة لعدم ضد فقد يكون متضادا مع تماثل الحركتين كحركة الحاد والبارد
مثلا فان الاول العلو وقد يكون واحدا مع تضاد الحركتين كحركة جسم من العلو الى السفل وبالعكس او من
البياض الى السواد وبالعكس او من غاية تنقص الى ذبوله وبالعكس او من انتهائه الى النقاء وبالعكس
ولا تضاد المحرك لتماثلهما مع تضاد الحركتين كالحركة الفاعلة للحجر والقاسر بالقوة القسرية والطبيعية
المتضادتين وتضادهما مع اتحاد المحرك كما وحركة الجسم صعودا وهبوطا بالارادة او بالقسر لا تضاد
الزمان لانه ليس ثمة اختلاف ما فيه فضلا عن التضاد ولو فرض فتضاد العوارض لا يوجب تضاد المعروض
ولا تضاد ما فيه لهذا الصعود والهبوط متضادان مع اتحاد ما فيهما وكذا السواد والبياض عند اتحاد الطريق
فتعين ان يكون تضاد الحركة لتضاد مائية وما اليه وتضادهما قد يكون بالذات كما في الحركة من السواد الى
البياض وبالعكس وغاية النمو الذي طبيعة الجسم الى غاية الذبول وبالعكس ومن الانتقاص الى التكاثف
وبالعكس وما يقال انه لا تضاد في الحركة الوضعية فمختص بالمستديرة وقد يكون بالعرض كما في الحركة الفاعلة
مع القاسرة حيث ما بين مبدئهما التضاد بعارض كون احدهما في غاية القرب من المركز والبعد من المحيط
والآخر بالعكس وكذا المستقيمة فان **قيل** قد ذكروا ان تضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض فكيف
اوجب تضاد عارض بعض ما يتعلق به الحركة تضاد الحركة مع ان هذا البعد قلنا مرادهم ان ذلك
بمجرده وهل الطلاق لا يوجب تضاد المعروض واما اذا كان مخصوصية عنه يوجب صدق ضد
الضدين على المعروض او على ما يتعلق به فلا استبعاد وهذا قد صدق تضاد الطرفين ضد الضدين
على الحركتين لهذا اعني الصاعدة والهابطة امران وجوديان يمتنع اجتماعهما في زمان واحد من جهة
واحدة مع كونهما نوعين من جنس بينهما غاية الخلاف وهذا خلاف الحركة المستقيمة فقط من المستقيمة
الى نقطة من الدوج عند الاولى المتوسطة الصعود والهبوط فانهما نوع واحد وكلا في المستقيمة
والمنحنية والمنحنيتين وان كان احدهما فوق الاخرى تحت فانهما ليستا على غاية الخلاف لان بين

كون صح

غاية صح

Copyright Aligarh Muslim University 1955

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)